

لا إخوان يمكن لأردوغان التعويل عليهم في العراق

تركيا تبحث عن وكيل وازن للوصول إلى منابع نفط كركوك



الشعار الأثير لدى أردوغان

عندما تحين الفرصة وتتهيأ الظروف لذلك، على غرار ما فعلته تركيا باحتلالها أجزاء من الأراضي السورية مستغلة ما آلت إليه ظروف البلد خلال العشرية الماضية.



طارق الهاشمي

- شغل منصب نائب رئيس الجمهورية
- اختلف مع رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وأصبح ملحقاً بتهمة الإرهاب
- لجأ إلى تركيا التي لم تستطع توظيفه كورقة مؤثرة في الداخل العراقي

ويستدل المحررون من هذا السيناريو بخارطة جغرافية متداولة في تركيا ويتم اعتمادها في التدريس ببعض المدارس التركية وتظهر فيها محافظات الموصل وكركوك وصلاح الدين ودهوك وأربيل والسليمانية العراقية، إضافة إلى أجزاء واسعة من سوريا، كجزء من الأراضي التركية.

الحزب الإسلامي العراقي

- لوحق أعضاؤه واعتقل عدد منهم بداية من سنة 1970.
- كشف سنة 1987 عن تخليط سري للإخوان ونم تفكيكه واعتقال عدد من أعضائه وفرّ آخرون إلى الخارج، فتوقفت أنشطة الحزب الإسلامي.
- جدد نشاطه في المنفى بداية من سنة 1992.
- عاد أغلب الأعضاء البارزين بالحزب الإسلامي إلى العراق بعد سنة 2003 وشاركوا في العملية السياسية وتسلم بعضهم مناصب عليا أهمها منصب نائب رئيس الجمهورية، ورئاسة البرلمان.

إنّ ممثلي العرب والتركمان في كركوك يشكون من أن أغلب المناصب الإدارية المهمة في المحافظة مشغولة من جانب الحزبين الكرديين الاتصاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، وعلى العموم تخشى تركيا وجود شروة نفطية ضخمة من حجم تلك التي تحتوي عليها أرض كركوك بين أيدي الأكراد، ما سيشكل أحد مقومات دولة مستقبلية لهم في المنطقة، وهي الفكرة التي تسبب فرعا شديدا لأنقرة يدفعها إلى مقاومتها والتصدي لها بمختلف الطرق، وإن بالقوة العسكرية.

وتعكس تصريحات مسؤولين حزبين وحكوميين اتراك نية أنقرة استخدام التركمان جسرا للتدخل في قضية كركوك، حيث يقول دولت بهجلي زعيم حزب الحركة القومية إن الأقلية التركمانية العراقية التي تربطها صلات عرقية بتركيا لن تترك لحالها في كركوك، مشيرا إلى وجود الآلاف من المتطوعين القوميين "المستعدين وينتظرون الانضمام للقتال من أجل الوجود والوحدة والسلام في المدن التي يقطنها التركمان خاصة كركوك"، فيما يقول الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم قائل إن "كركوك فيها الأكراد وفيها العرب أيضا، إلا أن الهوية الأساسية لها أنها مدينة تركمانية".

ويدعو مثقفون وقادة رأي عراقيون إلى عدم التهور من أطماع تركيا في الأراضي العراقية، معتبرين التدخل العسكري التركي المتزايد في العمق العراقي بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني المصنّف إرهابيا من قبل أنقرة، بمثابة جس نبض لردود الأفعال المحلية والإقليمية والدولية تمهيدا لغزو مناطق في البلاد واحتلالها

- يمثل امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين، رغم إعلانه عدم الارتباط بها تنظيميا.
- تعود جذور تأسيسه إلى سنة 1944 تاريخ إنشاء أولي خلايا الإخوان في بغداد على يد أساتذة مصريين يعملون في العراق.
- أعلن عن تأسيس الحزب في أبريل 1960 من قبل 12 عضوا في جماعة الإخوان.
- مجيء حزب البعث إلى السلطة سنة 1968 أصبح نشاط الإخوان تحت مظهر السلطة ولجأ الحزب إلى العمل السري.

سياسيا وإعلاميا، في مشروع التدخل التركي بتلك البلدان، بل بينها من ينسّق بدعم وتمويل قطري التدخل العسكري التركي في بعض البلدان.

وكيل بديل

تفسر العوامل انفة الذكر قلة اهتمام تركيا بإخوان العراق وبالقيادة السنّة على وجه العموم وعدم تعويلها عليهم في منافسة النفوذ الإيراني في البلاد، وتفضيلها التعامل بشكل مباشر مع الأحزاب القائدة لحكومة بغداد المركزية ولحكومة إقليم كردستان المحلية التي يديرها أكراد العراق في شمال البلاد، فيما تحاول بالتوازي مع ذلك التلاعب بورقة الأقليات معولة هذه المرّة على العامل العرقي والقومي وليس على العامل الديني والطائفي كما هو شأنها في توظيفها لورقة الإخوان المسلمين في بلدان عربية أخرى.

ويتضح للعب التركي على العامل القومي لمحاولة اختراق الساحة العراقية بشكل متزايد في التركيز الألف من قبل أنقرة على ملف تركمان العراق الذين يمتلكون ميزتين لا تتوفّران لدى غيرهم من مكونات المجتمع العراقي، أولاهما الشرسة لأكراد العراق الذين يظنون في المنظر التركي موضع ارتياب بسبب نوازعهم الاستقلالية، وذلك على الرغم من أنّ أنقرة تتعامل في الوقت الحالي مع حكومتهم المحلية في إقليمهم بشمال العراق، لاسيما في مجال النفط الذي يصدر من كركوك والإقليم عبر خط أنابيب يعبر الأراضي التركية باتجاه ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. وخلال السنوات الماضية لم تعد أنقرة تخفي تحريضها لتركمان العراق على لعب دور قيادي في كركوك أملا في تحكّمهم بنفطها ما سيسهل على تركيا الوصول إلى ذلك المنبع النفطي الغزير. وفي الأونة الأخيرة تكفّت الجبهة التركمانية العراقية مطالبته بإسناد منصب محافظ كركوك إلى المكون التركماني "بعد أن شغله العرب والأكراد طيلة 17 عاما الماضية"، وفق بيان صدر مؤخرا عن رئيس الجبهة أرشد صالحى دعا فيه الأطراف السياسية العراقية إلى الحوار من أجل استبدال الإدارة المحلية بالمحافظة.

وفي تعليقه على البيان قالت وكالة أنباء الأناضول التابعة للحكومة التركية

الحاكم (حتى سنة 2018) بسبب فشلها. وفي مظهر على تهاوي شعبية الحزب الإسلامي في الأوساط السنّة بالعراق، وخصوصا قياداته الأكثر انحراطا في تجربة الحكم الفاشلة، لم يستطع سليم الجبوري النائب السابق لأمين عام الحزب أن يحافظ على مقعده في البرلمان الناتج عن انتخابات سنة 2018، بعد أن كان قد ترأس البرلمان السابق في إحدى أحلك المراحل التي مرّ بها سنة العراق بسبب الحرب التي دارت ضدّ تنظيم داعش في مناطقهم بين سنتي 2014

و2017 وفقدوا خلالها الكثير من أبنائهم ودمرت مدنهم وقراهم وهجر منهم الآلاف، بينما لم يكن لوجود الجبوري في ذلك المنصب المهم دور في حماية أبناء طائفته وفي التخفيف من معاناتهم، بل كان في تناغم تام مع السياسات المتدنية بين الأحزاب الشيعية بما في ذلك طريقة إدارة الحرب والتعويل في خوضها بشكل أساسي على العشرات من الميليشيات التي أساعت معاملة أبناء المناطق المحتلة من قبل داعش واعتبرتهم في الكثير من الأحيان متواطئين مع التنظيم ومحتضنين له.

وبغض النظر عن الكيفية التي يفسر بها الحزب الإسلامي العراقي مكانته المتدنية بين أوساط السنّة -يضيف مهندس سلوم- فقد عانى الحزب بالفعل من الفشل في الوفاء بالوعود لحماية المجتمع السنّي وتوفير الخدمات وتحسين نظام الحكم، ويلقى منقادوه من السنّة باللوم عليه لفشله في حماية أبناء الطائفة السنّة خلال العنف الطائفي بين العامين 2006 و2009 بعد تفجير مرقد الإمام العسكري في سامراء حيث تمّ إعدام الآلاف من السنّة على أيدي ميليشيات شيعية تابعة للحكومة وتهجير عشرات الآلاف من الأهالي ما أدى إلى تغييرات في التركيبة السكانية في محافظات كبرى مثل بغداد وديالى. في محافظات كبرى مثل بغداد وديالى. لاحقا حكم بالإعدام.

ولجأ الهاشمي إلى تركيا التي سمحت له بالإقامة على أراضيها ورفضت تسليمه لسلطات بلاده، لكنها لم تستطع في الوقت نفسه تحويله إلى حالة سياسية مؤثرة على الداخل العراقي كما تفعل اليوم مع عناصر مقيمة في إسطنبول ومنخرطة بالكامل،

القرار العراقي السياسي والاقتصادي والأمني. وتقيم الحكومات الإيرانية علاقات واسعة مع قادة الحزب الإسلامي في العراق الذين لا تنقطع زياراتهم ل طهران وأيضاً لقاءاتهم بالمسؤولين الإيرانيين في بغداد، وذلك على غرار العلاقات التي تربط بين إيران ومعظم القيادات السياسية السنّة العراقية.

خسارة الحاضنة الشعبية

في تقرير لمركز كارنيغي للشرق الأوسط يصف مهندس سلوم الباحث المتخصص في الدراسات العربية والإسلامية الحزب الإسلامي العراقي وأجبه تنظيم الإخوان المسلمين، بأنه "ضحية تعقيدات ومآزق العمل في بيئة ذات استقطابات طائفية وإثنية متفاقمة"، مضيفا أنه لم يتمكن من تعزيز شعبيته ولا يُتوقع أن يستعيد دورا مهما في الحكم بالعراق.

ويقول في بحثه المعنون "عودة غير موفقة: ما أعطاه الحزب الإسلامي العراقي مقابل الوصول إلى السلطة" إن عدم تبني الحزب لخيار المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة وحافظه على علاقات جيدة مع نظرائه الشيعة والأكراد، سهل عليه المشاركة في حكم العراق، مستدركا بالقول إن دوره كان ثانويا مقارنة بالأحزاب الشيعية الرئيسية.

ويضيف سلوم "دفع الحزب ثمنا باهظا، حتى قبل التراجع الكبير لشعبيته في أوساط المجتمع السنّي في انتخابات مايو 2018، لأنه فشل في الوفاء بوعوده في توفير الخدمات والأمن".

والحقيقة أن تهاوي الشعبية قاسم مشترك بين الأحزاب الدينية في العراق، سنّة كانت أم شيعية، وذلك بالنظر إلى تجربة الحكم الكارثية التي قادتها في البلاد على مدى 17 سنة وأفضت إلى تراجع رهيب للدولة على مختلف الصعد السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث شكّلت تلك الأحزاب ماكنة فساد ضخمة أفسدت المجتمع وأنهكته إلى درجة الانفجار الذي تجسّد في الانتفاضة الشعبية التي تفجّرت في أكتوبر 2019 ولم تخمد بعد بشكل كامل رغم سقوط الحكومة السابقة ومجيء حكومة جديدة بوعود محاربة الفساد وتحسين الأوضاع الاجتماعية وبسط الأمن واستعادة هيبة الدولة. ويرد في بحث مركز كارنيغي أنّ "الجمهور العراقي محبط من الحزب الإسلامي وحزب الدعوة الإسلامية

تنظيم الإخوان المسلمين ببناء التنظيمية الراسخة منذ عشرينات طويلة، وبتانتشاره الجغرافي الواسع في الكثير من البلدان لاسيما البلدان العربية، وبمقدّراته المالية وماكنته الدعائية والإعلامية الضخمة، يمثل أداة جاهزة لتركيا لاختراق ساحات يلطم زعيم حزب العدالة والتنمية التركي رجب طيب أردوغان بضمّها إلى "إمبراطوريته" العثمانية الجديدة، ما عدا الساحة العراقية حيث لا يستطيع التعويل على الإخوان بعد أن أمّحت شخصية تنظيمهم وذابت في نظام الأحزاب الشيعية ودخلوا في خدمة المشروع الإيراني.

كركوك (العراق) - دخلت جماعة

الإخوان المسلمين بفروعها المنتشرة في أغلب البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة في خدمة تركيا التي حادت خلال العقدين الأخيرين عن النهج العلماني الذي كان أساس دولتها الحديثة، وتحولت الجماعة إلى جسر عبور لها لاختراق تلك البلدان والتغلغل في ساحاتها الداخلية تنفيذًا للحلم الإمبراطوري لرجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية الذي تخلط فيه أحلام الزعامة بالمطامع المادية والاقتصادية.

ولا تستغني تركيا من أطماعها العراق جازها الجنوبي الذي تحتوي أراضيه على ثروة نفطية هائلة، بينما يعيش حالة من الضعف والهشاشة تخزي الطامعين في ثروته وتضعف ممانعته للتدخلات الخارجية.

وبينما تعول تركيا في تدخلها ببلدان عربية مثل سوريا وليبيا واليمن على جماعات إسلامية منتسدة على رأسها جماعة الإخوان المسلمين، يختلف أسلوبها في اختراق الساحة العراقية جزئيا، بسبب عدم وجود فرع إخواني وازن هناك يمكن الاعتماد عليه كما في الحالة الليبية واليمنية على سبيل المثال.

ولم يستطع إخوان العراق ممثلين بالحزب الإسلامي الذي تعود جذوره الأولى إلى أربعينات القرن الماضي، بينما يعود تأسيسه الفعلي إلى ستينات القرن ذاته، أن يلعبوا دورا أساسيا في حكم العراق بعد سقوط نظام حزب البعث سنة 2003 على يد الاحتلال الأميركي بسبب هيمنة الأحزاب الشيعية ذات الصلات القوية بإيران على مقاليد الدولة واحتكارها أهم منصب تنفيذي فيها وهو منصب رئيس الوزراء، ما جعل دور الإخوان في تجربة الحكم تلك دورا ثانويا مكمّلا وأقرب إلى الديكور في الديمقراطية الشكلية القائمة على المحاصصة الحزبية والعرقية والطائفية.



سليم الجبوري

- فقد ثقة الشارع السنّي خلال رئاسته للبرلمان في فترة الحرب على داعش
- فشل في تخفيف وطأة الحرب على المناطق السنّة
- لم يستطع الحصول مجددا على مقعد في مجلس النواب العراقي في انتخابات 2018

وللحفاظ على حصّة في السلطة وما تتره من منافع وامتيازات مادية ومعنوية، لم يجد إخوان العراق بدا من التحالف مع الأحزاب الشيعية والدخول بالنتيجة في خدمة المشروع الإيراني الذي تعتمد طهران على تلك الأحزاب في تنفيذيه ويقوم على توسيع النفوذ في البلد وتوطيده وصولا إلى الهيمنة على